

قطر مع «الترهت قليلا» في عودة سوريا إلى الجامعة العربية

الدوحة - دعت المتحدثة باسم الخارجية القطرية لولوة الخاطر إلى «الترهت قليلا» بشأن عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، في ما بدا تغييرا في لهجة الدوحة التي كانت لوقت قريب ترفض هذه الخطوة بشكل قاطع.

وقالت الخاطر في حوار مع صحيفة «كومبرسانت» الروسية إن موقف بلادها من هذه المسألة لا يختلف كثيرا عن مواقف جيرانها في الخليج، مضيفة «يجب الترهت قليلا والنظر إلى سير التطورات».

وكرر الحديث في الفترة الماضية عن إمكانية الاتفاق على عودة سوريا إلى الجامعة العربية خلال القمة العربية المنتظرة في الجزائر، لاسيما وأن هناك العديد من الدول التي لم تعد تمنع ذلك. وحاولت المتحدثة القطرية في الحوار الذي أجرته مع الصحيفة الروسية إبداء قدر كبير من الدبلوماسية، متجنباً إطلاق مواقف حادة وهو ما تجلّى أيضاً في الحديث عن موقف بلادها من الانتخابات الرئاسية الأخيرة في سوريا والتي انتهت مثلما كان متوقفا بتجديد ولاية الرئيس بشار الأسد.

وقالت المسؤولة القطرية إن هناك الكثير من التساؤلات حول طبيعة تنظيم هذه الانتخابات، لاسيما في ما يتعلق بمدى إتاحة التصويت فيها لجميع السوريين.

وأضافت «إن الحديث لا يدور عن اعتراف قطر بهذه الانتخابات، بل عن الاعتراف بها من قبل السوريين أنفسهم، ونرى من تقارير وسائل الإعلام انشاقا داخل المجتمع السوري (...) من المهم التوافق بين بعضهم، ونحن لن نعارض إرادتهم».

ويرى مراقبون أن تصريحات الخاطر تشي بأن الدوحة تضع في حساباتها تغيير موقفها في الوضع في سوريا بناء على ما ستقره التطورات، ومن هنا بدا كلامها أقل حزماً وصرامة عن السابق.

وتسددت الخاطر وفق ما نقلت قناة «روسيا اليوم» من مقتطفات عن هذا الحوار، أن قطر تنطلق في نهجها إزاء سوريا من ضرورة ضمان «انتقال السلطة العادل»، مشيرة إلى أنه يجب ضمان حق عودة الملايين من النازحين السوريين الآمنة دون أن يتعرضوا لأي عقوبات في بلادهم.

واعتبرت أن ملف المساعدات وإعادة إعمار سوريا لا يقآن تعقيداً أيضاً، وأن المجتمع الدولي يسعى إلى التاكيد من أن المساعدات مستقدم عبر «القنوات الصحيحة» وستستخدم بشكل فعال. وعمّا إذا كان بقاء الأسد في الحكم يمثل عقبة أمام قطر في هذا الصدد، ذكرت المسؤولة القطرية أن هذا الأمر بالنسبة إلى الدوحة لا يتوقف على أي شخصية.

رهان فرنسي - سعودي على دعم الجيش اللبناني بدل الحريري

باريس تلوح للسياسيين اللبنانيين بورقة العماد جوزيف عون



تحولت الأنظار الدولية والعربية اليوم إلى المؤسسة العسكرية اللبنانية باعتبارها صمام الأمان الذي يجب الحفاظ عليه للإبقاء على فرص نجاة لبنان، وسط عدم استبعاد أن تكون لهذا الاهتمام خلفيات سياسية في علاقة بتهينة قائد الجيش العماد جوزيف عون للعب دور أكبر مستقبلاً.

بيروت - تحدثت أوساط سياسية لبنانية عن توجه عربي وعربي واضح لتقوية المؤسسة العسكرية اللبنانية باعتبارها الوحيدة التي ما تزال تحظى بثقة المجتمع الدولي، في مقابل تهوي باقي مؤسسات الدولة.

وتشير الأوساط إلى أن الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية أظهرت في الأيام الأخيرة حرصاً على دعم الجيش للحفاظ على ما تبقى من لبنان الذي تعصف به أسوأ أزمة مالية واقتصادية في تاريخه الحديث، في مقابل انغماس القوى السياسية في صراعات حزبية وفئوية ضيقة.

ولا تستبعد الأوساط أن تحركات قائد الجيش العماد جوزيف عون ضمن دوائر القوى الثلاث، تندرج ضمن مشروع يجري رسمه لتهينة الرجل للعب دور أكبر في المرحلة المقبلة، لاسيما بعد فشل رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري في تشكيل حكومة تتولى مهمة الإنقاذ، وهو ما خلف حالة من الإحباط لدى المجموعة الدولية والعربية.

باريس تعلن عن استضافة مؤتمر دولي عبر الإنترنت في السابع عشر من يونيو الحالي يهدف إلى حشد الدعم للجيش اللبناني

وأعلنت باريس الثلاثاء عن استضافة مؤتمر دولي عبر الإنترنت في السابع عشر من يونيو الحالي لحشد الدعم للجيش اللبناني، يأتي ذلك بعد قيام العماد عون بزيارة يومي 25 و26 مايو الماضي إلى فرنسا التقى خلالها الرئيس إيمانويل ماكرون، ووزيرة الدفاع فلورنس بارلي، ونظيره الجنرال فرنسوا لوكوانتر.

وحمل استقبال ماكرون للعماد عون رسائل سياسية عدة، لاسيما وأن اللقاء يأتي في وقت أبدت فيه باريس امتعاضها من الطبقة السياسية في لبنان دون استثناء.

وخلال اللقاءات استمع العماد عون إلى الكثير من الإطراء لطريقة تعامله مع الأزمة اللبنانية المتفاقمة، وشدد كل من ماكرون وبارلي على مواصلة دعم باريس للجيش اللبناني لضمان صموده في وجه التحديات المتفاقمة، لاسيما مع وجود مخاوف فعلية من اهتزازات شعبية وأمنية خلال الفترة المقبلة مع اقتراب رفع الدعم عن المواد الأساسية، والتي سيتأثر بها حتماً عناصر المؤسسة العسكرية.

وقال مصدران دبلوماسيان إن المؤتمر الدولي الذي أعلنت عنه باريس سيلتزم بدعم من دول تعرض الغذاء والمواد الطبية وقطع الغيار للعتاد العسكري. غير أنه لا يستهدف تقديم الأسلحة. وأوضحت وزارة الدفاع الفرنسية أن الهدف هو لفت الانتباه إلى وضع القوات المسلحة اللبنانية، التي يواجه أفرادها ظروفًا معيشية متدهورة وربما لم يعد بمقدورهم تنفيذ مهامهم بالكامل، وهو الأمر الضروري لاستقرار البلاد». وأضافت أنها ستستضيف المؤتمر بالتنسيق مع الأمم المتحدة وإيطاليا، بهدف التشجيع على جمع التبرعات لصالح الجيش. ووجهت الدعوة لدول من مجموعة الدعم الدولية للبنان، والتي تشمل دولاً خليجية والولايات المتحدة وروسيا والصين وقوى أوروبية.

وهوت قيصة الليرة 90 في المئة منذ أواخر 2019 في انهيار مالي يشكل أكبر تهديد لاستقرار البلاد منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها من 1975 إلى 1990. وعجزت فرنسا خلال الأشهر الماضية عن تحقيق أي اختراق يذكر على مستوى تشكيل حكومة لبنانية كانت تراهن عليها لاستعادة لبنان الدعم الدولي، وأظهرت في الفترة الأخيرة امتعاض من الحريري الذي اعتبرت أنه حاد عن هدف التشكيل من خلال انخراطه في حرب ردود أفعال

سلباً على الأداء العام من قبل الشركات الأجنبية العاملة في السدّ وتوريد المعدات اللازمة لاستكمال البناء، خاصة أن إقليم بني شنتوق المقام عليه سدّ النهضة يشهد توترات بين سكانه وقوات الأمن الإثيوبية، ولم تكن الحكومة ترمي إلى التاجيل بهذه الصورة.

ويقول متابعون إن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد حول أزمة تعطيل الماء الثاني كاملاً إلى فرصة سياسية، وأراد طمأنة المواطنين بأنه لا زال وفيًا بعهده في استكمال البناء وفقاً للخطة المرسومة لمنع تصویر الأمر على أنه رضوخ لأي ضغوط خارجية.

ويبحث في الوقت نفسه برسالة ضمنية إلى الإدارة الأميركية بأنه حريص على نزع فتيل الأزمة، فلن يؤدي الماء بهذه الطريقة إلى إحداث ضرر بمصر والسودان، بالتالي لا داعي للمارسة أي ضغوط، فالمسألة قابلة للانفراج.

وكشفت مصادر مصرية لـ «العرب» أن المخرج الإثيوبي يبدو مريحاً لاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الدول الثلاث، ويظهرها كمن تدخلت لتسوية الأزمة بصورة خلاقية، خاصة أن اهتمامها بملف السد لا يحتل أولوية كبيرة مقارنة بملف الأزمة في إقليم تيغراي.

ودرجت مصر والسودان على الإشارة إلى ضرورة حفظ حقوقهما

قضية سد النهضة، والاستقرار على خيار يتعامل مع السيناريو الإثيوبي الجديد الذي يخلط أوراقيهما الفنية والسياسية. وبدأ الطريق الثالث الذي لا يوقف الماء ولا يحققه كاملاً ويقود إلى تحجيم نسبة التخزين بما لا يتجاوز كمية الماء الأول، وهي 4 مليارات متر مكعب، مغلفاً بدوافع فنية تتعلق بعدم القدرة على استكمال عملية بناء الجزء الأوسط في جسم السدّ وتركيب التوربينات، لتؤكد أديس أبابا أنها عازمة على تنفيذ خطتها ولن تعتنق بضغوط القاهرة والخرطوم.

ونجم العجز الفني الإثيوبي عن تزايد المشكلات الداخلية التي انعكست

رؤى متنافرة

في كفتي ميزان

شهدها لبنان على فترات منذ تفجر الحراك في 17 أكتوبر 2019.

ووجه العماد عون في أكثر من مناسبة رسائل تحذير للطبقة السياسية من خطورة الوضع، كان أخرها في مارس الماضي حين انتقد في اجتماع له مع القادة العسكريين «السياسيين الطائفيين» في لبنان وتعاظمهم مع الأزمة، وقال إن الضباط العسكريين جزء من المجتمع اللبناني وهم «يعانون ويجوعون مثل الشعب»، متوجهاً إلى السياسيين بسؤال «إلى أين نحن ذاهبون، ماذا نتوون أن نفعلوا، لقد حذرنا أكثر من مرة من خطورة الوضع وإمكان انفجاره».

وأثارت تصريحات جوزيف عون حينها ردود فعل غاضبة من العهد ولاسيما من حزب الله الذي شنت القوات القريبة منه هجوماً عنيفاً ضده، وسط محاولات تشكيك في نوايا العماد عون. ويرى سياسيون لبنانيون أن تحركات قائد الجيش الحالية تصب في سياق حشد الدعم للمؤسسة في ظل العبء الثقيل الذي تواجهه، وأن الرجل لم يظهر حتى الآن رغبة في خوض المعترك السياسي، لكن أي تحول يبقى رهين ما ستسفر عنه الأوضاع مستقبلاً.

مع الرئيس ميشال عون وظهيره السياسي التيار الوطني الحر.

ويرى مراقبون أن تصويب باريس البوصلة اليوم نحو الجيش اللبناني، يحمل بين طياته دلالات سياسية، حيث من غير المستبعد أن يكون الهدف الإشارة للمسؤولين السياسيين في هذا البلد بأنه لديها في جعلتها أكثر من خيار، كدعم العماد عون في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في العام 2022.

وكان وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان أظهر في آخر زيارة له إلى بيروت حرصاً فرنسياً على وجوب إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها، فيما بدا أن بلاده طوت صفحة إكمانية ولادة حكومة لبنان قبل ذلك تتولى مهمة الإنقاذ.

ويتشير مراقبون إلى أن خيار دعم عون للرئاسية يبدو منطقياً، لاسيما أنه سبق وأن تولت قيادة الجيش هذه المهمة وأخرهم الرئيس ميشال عون، كما أن الرجل يحظى بتقدير عربي وعربي كبير لمواقفه منذ تفجر الأزمة. ورفض قائد الجيش اللبناني مرارا دعوات المؤسسة الرئاسية للتدخل وقمع المظاهرات في موجات الاحتجاج التي

الطريق الإثيوبي الثالث يربك حسابات مصر والسودان

مصر والسودان العودة للمفاوضات سوف تتعرضان لانقذات، حيث لن يقع ضرر عليهما، وإذا قبلتا بالعودة فهذا يعني إقراراً رسمياً بأحقية إثيوبيا في المضي قدماً في مشروعها مع تقديم تنازلات طييفة وفقاً لما تراه مناسباً.

تفرض هذه الحلقة رفع مستوى التعاون والتنسيق بين القاهرة والخرطوم لإيجاد صيغة توقف السيناريو الجذاب الذي يحمل داخله عوامل تفخيخ قد تنفجر في وجه البلدين.

ولفت استاذ الموارد المائية بجامعة القاهرة عباس شرقي، إلى أن التنسيق بين مصر والسودان يستهدف الخروج بموقف مشترك تجاه مناورة تخزين ثلث الكمية المحددة من الماء الثاني، والتأكيد على الموقف الرافض لأي ماء دون اتفاق.

وأوضح في تصريح خاص لـ «العرب» أن تخزين أي كمية جديدة اعتداء على حقوقهما من المياه، لذلك من المهم استمرار الموقف الموحد للبلدين، حيث يؤدي إلى مواصلة الضغط من جانبها على أديس أبابا وتضييق هامش المناورة أمامها.

ولم يستبعد مراقبون لجوء القاهرة والخرطوم إلى تقديم خطاب مشترك إلى مجلس الأمن الدولي يضمن وقائع تثبت مخالفة إثيوبيا لاتفاق المبادئ الثلاثي الموقع بينهما بالخرطوم في مارس 2015، ومطالبة أطراف دولية لتكون شريكة في أي مفاوضات مقبلة كوسطاء فاعلين، وليس كمرآبين متفرجين.

ودرست الحكومة السودانية الخطط والبرامج المتاحة مع فريق التفاوض في وزارتي الخارجية والري لاستخدام الوسائل القانونية أمام الهيئات القانونية والعدلية الإقليمية والدولية للدفاع عن مصالحها.

رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد حول أزمة تعطيل الماء الثاني كاملاً إلى فرصة سياسية

تكمّن مشكلة الماء الثاني، بصرف النظر عن الكمية المستهدفة، في الإزاحة المنفردة التي تعمل بها أديس أبابا وعدم الانصياع للتوقيع على أي اتفاق ملزم مع مصر والسودان، ما يكرس أمراً واقعاً يرفض البلدان الرضوخ له، لأنه ينطوي على نتائج تمنح إثيوبيا حرية التصرف في مشروعات المياه ربما تصل لحد تسعيرها مستقبلاً.

ووضعت الخطة الإثيوبية للمنتسة القاهرة والخرطوم في زاوية فنية ضيقة، حيث تجرهما على العودة إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى، على الرغم من التزام تنفيذ إثيوبيا للماء الثاني، والذي من المفترض ألا يوقع ضرراً بأي منهما.

تأتي المشكلة من أن الطريق الثالث أرسل إشارة إيجابية للمجتمع الدولي بأن إثيوبيا لا تعتمد التصعيد، وإذا رفضت

المائية وتحقيق المنفعة للجميع في أي اتفاق حول سدّ النهضة، والتأكيد على السعي للتوصل إلى اتفاق قانوني عادل ومُلمز ويحقق طموحات جميع الدول.

وتسددت إثيوبيا الخميس الماضي على أنها سوف تبدأ تنفيذ الماء الثاني لسد النهضة في 22 يوليو المقبل، في إشارة تؤكد عدم الاعتدال باعتراضات البلدين، ولم تشر إلى الكمية التي سيتم تخزينها.

وأوضح وزير المياه والري والطاقة الإثيوبي سيلينسي بيكلي، أن بلاده في سباق مع الزمن للانتهاء من بعض الأعمال الهندسية في البوابات الـ13 قبل التخزين القادم، «وستتم العمل على رفع الممر الأوسط إلى ارتفاع 573 متراً بدلاً من 595 متراً».

ويعني الفرق بين الارتفاعين السابقين، وقدره 22 متراً، أن نسبة التخزين خلف سد النهضة لن تتجاوز أربعة مليارات وربما أقل من ذلك، لكن الخطوة في أنها تتم بشكل منفرد، ما قد تنجم عنه تداعيات فنية تؤثر بالتحديد على السودان.

وأشارت الخرطوم إلى وقوع تهديد مباشر جراء الماء الأحادي الثاني على تشغيل سد الرصيرص السوداني الذي يبعد عن سد النهضة نحو 15 كيلومتراً فقط، وعلى مشروعات الري ومنظومات توليد الطاقة والمواطنين على ضفتي النيل الأزرق.



رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد حول أزمة تعطيل الماء الثاني كاملاً إلى فرصة سياسية



رؤى متنافرة